بعد تعثرات سببها انقلاب الثالث من آب على ولد الطايع

الاتحاد الاوروبي يستانف تعاونه مع موريتانيا وايقاف الهجرة السرية تصدر جدول اعمال الزيارة

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

اخيرا مسح الاوروبيون دموع تحسرهم على الاطاحة بنظام (حامي مصالحهم حسب تعبير معارض موريتاني) الرئيس معاوية ولد الطايع وتقبلوا نظام خلفه الرئيس ولد محمد فال الذي بات يمثل الاجماع الوطني الموريتاني الذي ايدته منظمات دولية عديدة تتقدمها الامم المتحدة والمنظمة الفرانكفونية الدولية والاتحاد الافريقي.

جاءت تصريحات الويزا اوبيدا رئيسة وفد برلماني اوروبي في وقت انهى الوفد زيارة تقييم لموريتانيا دامت ثلاثة ايام ومكنت من اتصالات واسعة داخل الاروقة الرسمية كما داخل المجتمع المدني الموريتاني.

واكدت الويزا وهي من الحزب الشعبي الاوروبي عن اسبانيا، ان الاتحاد قرر العودة في غضون اسبوع او اسبوعين للتعاون مع الحكومة الانتقالية الموريتانية والافراج عن المبالغ التي كانت مجمدة منذ الاطاحة بالرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع.

واشارت البرلمانية الاوروبية بنبرة تودد الى ان موريتانيا لن تخسر المبالغ والهبات المجمدة حيث ان الاتحاد سيحولها اليها في غضون ايام.

وفي مداخلة خلال الندوة الصحافية للوفد البرلماني الاوروبي اشار سفير الاتحاد الاوروبي في نواكشوط جان ايريك باكي الى ان موريتانيا ستستفيد من مبالغ مجمدة يبلغ مجموعها 92 مليون يورو مخصصة لتمويل برامج تنموية وبيئية كبيرة تنضاف لهبات مالية متعددة تبلغ 100 مليون يورو.

واوضحت الويزا اوبيدا ان البرلمان الاوروبي سيوفد برلمانيين مراقبين الى الاستحقاقات المقررة في موريتانيا بناء على طلب من حكومة نواكشوط.

واشاد الوفد البرلماني الاوروبي بما اسماه التقدم الايجابي الكبير الذي حصل في تنفيذ تعهدات الحكومة الانتقالية الموريتانية.

واوضحت البرلمانية الاوروبية ان الدليل على ارتياح الاتحاد الاوروبي لنجاح البرنامج الانتقالي الموريتاني هو الدعم المالي البالغ ستة ملايين يورو الذي قدمه الاتحاد لموريتانيا.

واشارت رئيسة الوفد الاوروبي الى ان محادثات الوفد مع المسؤولين الموريتانيين شملت كذلك موضوع الهجرة السرية والتنسيق في هذا المجال.

وقالت ان الجانب الاوروبي حث السلطات الموريتانية على المضي قدما في تفكيك شبكات تهريب المهاجرين مبرزة ان الاتحاد يقدر عجز موريتانيا عن تامين حدودها الشاسعة.

واشارت البرلمانية الاوروبية الى ان التفكير ينصب حاليا حول تقديم مساعدات للمناطق التي ينحدر منها المهاجرون لان ذلك يشكل علاجا جذريا للمشكلة على المدى الطويل.

واعترفت رئيسة الوفد البرلماني الاوروبي بفشل مفاوضات تجديد الشراكة بين موريتانيا والاتحاد الاوروبي في مجال الصيد والتي عقدت آخر جولاتها في نواكشوط الاسبوع الماضي.

واوضحت الويزا ان سبب فشل المفاوضات هو استمرار الخلاف بين موريتانيا والمجموعة الاوروبية حول صيغة الاتفاق والتعويضات التي ستدفع لموريتانيا مقابل الاصطياد الاوروبي في مياهها.

وقالت ان المباحثات التي اجراها وفد اوروبي سام مؤخرا مع الرئيس الموريتاني ومع رئيس الحكومة الانتقالية اظهرت ان موريتانيا غير مستعدة لتقديم تنازلات حول صيغة الاتفاق وحول التعويضات بل واكدت ان الحكومة الانتقالية تفضل ارجاء التفاوض لتتولاه حكومة ما بعد الانتخابات.

وتركت البرلمانية الاوروبية المجال مفتوحا امام امكانية توصل الطرفين لاتفاق يضمن مصالحهما المشتركة.

هذا واكد مصدر ماذون في وزارة الصيد الموريتانية ان السبب في فشل الجولة الاخيرة من المفاوضات هو التباعد الشديد بين مواقف الطرفين، اذ يعتقد الجانب الموريتاني ان اتفاقية الصيد المنتهية مجحفة بموريتانيا على مستوى المقابل المالي الزهيد (430 مليون يورو موزعة على خمس سنوات)، كما على مستوي حماية الثروة السمكية. فيما يري الجانب الاوروبي، حسب المصدر، ان المقابل المالي يثقل دافع الضريبة الاوروبي.

والمح المصدر الي ان الاوروبيين نسوا ان موريتانيا لم تعد تحت حكم الرئيس السابق معاوية ولد الطايع حيث ينتشر الفساد وانها اليوم تشهد اصلاحات من اهدافها الحفاظ على الثروات وبخاصة الثروات البحرية.

اعضاء الوفد البرلماني الاوروبي يتحدثون للصحافيين في نواكشوط

والجديد في الملف الاوروبي الموريتاني الذي اغفلته المجموعة الاوروبية هو ان الحكومة الانتقالية الحالية لم تدرج المقابل المالي الذي يدفعه الاتحاد الاوروبي في موازنتها لعام 2006 مستغنية عنها بريع النفط، عكس ما كان يجري في السابق حيث كان الطرف الموريتاني يفاوض الاوروبيين بعد ادراج المقابل مما يجعله ضعيفا لكونه بحاجة ماسة للقروش الآتية من اوروبا.

ويشير المصدر نفسه الى ان حكومة العقيد ولد محمد فال قررت ترك المقابل المالي الاوروبي جانبا، فان حصل الاتفاق بالشروط الموريتانية اخذته، والا تكون الموازنة معتدلة بدون هذا المقابل.

ويلاحظ خبراء الصيد في موريتانيا ان المفاوضات غير متكافئة حيث يفاوض الاوروبيون ككتلة فيما تفاوض موريتانيا بشكل انفرادي حيث لم تتمكن من تنسيق تفاوضها مع جارتها المملكة المغربية، كما ان الاوروبيين يضغطون على الجانب الموريتاني بالمساعدات التنموية الاوروبية لموريتانيا وبالمساعدات الانسانية.

وحسب معلومات سربت من جولة المفاوضات الاخيرة فان الاتحاد الاوروبي عرض مبلغ 83 مليون يورو سنويا في الاتفاقية الجديدة بدل 86 مليونا في الاتفاق السابق مع زيادة في عدد رخص الصيد مما يسمح لمزيد من الشركات الاوروبية بالصيد في الشواطئ الموريتانية، في حين طالب المفاوضون الموريتانيون بمبلغ قدره 150 مليون يورو سنويا كحد ادني غير قابل للنقصان مع الحفاظ على نفس العدد من رخص الصيد والزام الاوروبيين بتنفيذ جوانب في الاتفاق ظلت مهملة من طرف النظام السابق.

ويعتبر فشل جولة المفاوضات الحالية مع موريتانيا مدعاة لقلق الاوروبيين الذين يعتمدون على المصائد الموريتانية في النواحي الغذائية والتصنيعية.

يذكر ان اتفاقية الصيد الموقعة بين موريتانيا والاتحاد الاوروبي عام 2001 والتي تمتد على فترة خمس سنوات تلاقي نقدا شديدا داخل الاوساط الموريتانية. واصبح هذا النقد لاذعا وواضحا بعد ازاحة نظام الرئيس ولد الطايع الذي يتهمه معارضو هذا الاتفاق بالتفريط في الثروة السمكية وبتعريضها للنضوب.

وتميز الاتفاقية المنتهية (2006/2001) عن سابقتها (2000/1996) بامور منها زيادة عدد سفن صيد الرخويات الجيبية من 42 الى 55 قطعة، وزيادة سفن صيد التون من 57 سفينة الى 67 سفينة.

وتشكل واردات الصيد 25 بالمئة من الميزانية الموريتانية، واكثر من 50 بالمئة من واردات العملة الصعبة، كما تمثل 7 بالمئة من الناتج الوطني الخام.

رئيس المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء يدافع في مدريد عن الحكم الذاتي

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

تحولت العاصمة الاسبانية مدريد خلال هذه الأيام الى مسرح للمواجهة السياسية والدبلوماسية بين الصحراويين الموالين للمغرب الذين يؤكدون على مغربية الصحراء والصحراويين الموالين لجبهة البوليساريو المنادين باستفتاء لتقرير المصير.

وتأتي هذه المواجهة بعد أسبوع واحد من قرار مجلس الأمن 1675 الذي ينص على تمديد مهمة المينورسو الى غاية نهاية تشرين الاول (أكتوبر) المقبل وطالب الأطراف المعنية بالتفاوض للتوصل الى حل متفق عليه.

في هذا الصدد، يزور منذ الجمعة الى غاية الثلاثاء المقبل رئيس المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء خليهن ولد الرشيد مدريد للاجتماع بعدد من المسؤولين السياسيين الاسبان والجمعيات الموالية والمتعاطفة مع جبهة البوليساريو، ويحل بمدريد قادما اليها من العاصمة باريس، حيث حصل على تفهم ودعم نسبي من الطبقة السياسية الفرنسية، فوزير الخارجية السابق هوبي فيدرين أكد أن «مقترح الحكم الذاتي يعتبر مهما للغاية ويجب الاقتداء به»، ومن جانبه، أوضح سكرتير العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي أن «مقترح الحكم الذاتي يعتبر ضمن الاصلاحات التي يخوضها المغرب»، وشدد السياسيون الفرنسيون على ضرورة ايجاد الحل عبر آليات الأمم المتحدة.

واذا كانت مهمته في باريس سهلة بسبب عدم تعصب الفرنسيين للقضية الصحراوية ففي مدريد الأمر يختلف، فالرأي العام الاسباني ومختلف القوى السياسية تبدي تعاطفا كبيرا مع البوليساريو ويكفي أن أكثر من 70 % يؤيدون اجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، وتعتبر البلديات الاسبانية العمود الفقري للمساعدات الانسانية التي تصل الى مخيمات تندوف في الجنوب الشرقي للجزائر.

وصرحت مصادر مقربة من الوفد المغربي الصحراوي أن خليهن ولد الرشيد سيجري مباحثات مع أعضاء من الحكومة الاسبانية ونواب من مجلس الشيوخ والبرلمان والأحزاب السياسية واجتمع مسبقا مع ممثلي الحزب الشعبي المعارض أمس ليشرح لهم مقترح الحكم الذاتي الذي يعتزم المغرب تقديمه الى مجلس الأمن كحل لنزاع الصحراء. وفي الوقت نفسه، أعرب خليهن ولد الرشيد رغبته في تبادل الآراء مع أعضاء البوليساريو والجمعيات الاسبانية الموالية لهم.

وفي حوار مع جريدة (البابيس) الأكثر انتشارا في اسبانيا، أوضح خليهن ولد الرشيد أن «الحكم الذاتي هو أحسن وسيلة لحل نزاع الصحراء» مستبعدا اجراء استفتاء تقرير المصير، ومشيرا في هذا الصدد الى أن «هناك 34 قبيلة في الصحراء الكبرى الممتدة على مساحة مليون كلم مربع وتشمل جزءا من المغرب وموريتانيا والجزائر وحتى مالي، فلماذا يتم التركيز فقط على صحراويين المغرب وليس على صحراويين المنطقة بالكامل».

ويذكر أن خليهن ولد الرشيد الذي عينه العاهل المغربي الملك محمد السادس في هذا المنصب يعتبر من الوجوه البارزة في الصحراء، فاسبانيا عندما كانت تحتل الصحراء الى غاية سنة 1975 اختارته بعد تأسيسه «الحزب الوطني الصحراوي» لكي يكون مخاطبا لتصفية الاستعمار، فمخططات مدريد كانت ترمي الى اقامة دويلة صغيرة موالية لها في الصحراء، ولكن الرشيد فضل اللجوء الى المغرب والدفاع عن مغربية الصحراء الغربية.

في غضون ذلك، يشن أنصار البوليساريو حملة قوية للحد من أي تأثير محتمل لهذه الزيارة من خلال تنظيم جولة لناشطة من الصحراء موالية للبوليساريو وهي أمينتو حيدر التي منحتها جمعيات حقوقية جائزة.

اعتبرته السبيل الوحيد للتوصل لحل سياسي عادل ودائم

الحكومة المغربية تعرب عن ارتياحها لقرار مجلس الامن الدولي بشأن نزاع الصحراء الغربية

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

اعلنت الحكومة المغربية الخميس لاول مرة موقفها الرسمي من قرار مجلس الامن الدولي رقم 1675 ذات الصلة بنزاع الصحراء الغربية، وابرزت وسائل الاعلام المغربية تصريحات لزعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي وزعيم حركة الاصلاح الجزائرية تتحدث عن تأييدهما لمبادرة المغرب لمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية.

وأعربت الحكومة المغربية عن ارتياحها لمضمون القرار الاخير الصادر عن مجلس الامن حول الصحراء الغربية «لما تضمنه من تأكيد على الإرادة الواضحة لمجلس الأمن لمساعدة الأطراف بهدف الوصول إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من كافة الأطراف مما يؤكد تبني الامم المتحدة لخيار التفاوض الذي تدافع عنه منذ سنة 2004».

وقال نبيل بنعبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة عقب اجتماع مجلس الحكومة ان الحكومة المغربية سجلت بإيجابية مطالبة الأمم المتحدة كافة دول المنطقة بالتعاون الكامل معها للخروج من المأزق الحالي والتوجه نحو حل سياسي نهائي، وعدم تضمن قرار مجلس الامن الاشارة إلى أي مخطط للتسوية، مما يعني تخلي المجتمع الدولي عن هذا التوجه.

واضاف ان الحكومة المغربية ثمنت «تأكيد القرار بقوة وحزم ووضوح على الحل السياسي الذي يحظى بتأييد دول أساسية بمجلس الامن بما فيها دول دائمة العضوية باعتباره المقاربة الوحيدة الكفيلة بتسوية النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء خاصة بعد فشل جميع المخططات السابقة».

واكد بن عبد الله أن المقاربة الامنية الجديدة تعني أن على جميع الاطراف «أن تتفاوض في شأن حل سياسي نهائي لهذا الموضوع» معربا عن «استعداد المغرب للسير في هذا الاتجاه».

وقال أنه يتعين على المنتظم الدولي والامم المتحدة إيجاد «الصيغ الملائمة» ليكون القبول المشترك لهذه الفكرة من قبل كافة الأطراف المعنية بما في ذلك الجزائر. وأضاف أن هناك عددا من الدول أكدت أنها تنتظر المقترح المغربي بخصوص الحكم الذاتي بالاقاليم الجنوبية الذي من «شأنه أن يأتي بقيمة مضافة بالنسبة لسبل إيجاد حل لهذه المشكلة».

وأجرى الطيب الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية والتعاون مباحثات بالرباط مع نظيره الاسباني برناردينو ليون غروس حول تطورات النزاع الصحراوي الذي يأمل المغرب من مدريد ان تلعب دورا في قبول دولي لمبادرته حول الحكم الذاتي.

وقال الطيب الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية المغربي أنه أبلغ المسؤول الاسباني بمقترح المغرب المتعلق بمنح حكم ذاتي موسع للاقاليم الجنوبية في إطار الوحدة الترابية للمملكة مشيرا إلى أهمية مسلسل المشاورات الجارية بالمغرب.

وأضاف أن مسلسل المشاورات التي أرادها الملك يجب أن يكون واسعا جدا ويهم مجموع الطبقة السياسية المغربية وكذا ممثلي سكان الأقاليم الجنوبية خاصة من خلال المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

وأكد برناردينو ليون غروس أن محادثاته مع الفاسي الفهري تناولت عدة ملفات ثنائية ذات طابع سياسي واقتصادي واقليمي، وأشار إلى أن المجموعة الدولية تتابع «باهتمام بالغ» المسلسل الذي اطلقه المغرب. وابرزت وكالة الانباء المغربية تصريحات ادلى بها عبد الله جاب الله رئيس حركة الاصلاح الوطني في الجزائر قال فيها أن الجهود يجب أن تنصب على تهيئة الأجواء لـ «حل سياسي اخوي وسليم» لقضية الصحراء.

وقال جاب الله الذي استضافته قناة (الجزيرة) ضمن برنامج (ضيف المنتصف) الذي بث مباشرة من الرباط ردا على سؤال حول رؤيته لحل النزاع حول الصحراء «إن الأفضل هو تشجيع جميع الجهود الرامية الى تعزيز العلاقات بين البلدين والشعبين المغربي والجزائري وبين شعوب وبلدان المنطقة المغاربية بشكل عام».

وأضاف «أقدر بأن النجاح في تعزيز هذه الجهود من شأنه أن يهيئ الأجواء بعد ذلك لحل أخوي سياسي سليم وصحيح في قضية الصحراء وغيرها من القضايا».

وابرزت الوكالة تصريحات للسكرتير العام للحزب الاشتراكي الفرنسي المكلف بالعلاقات الدولية موريس برو قال فيها أن مقترح الحكم الذاتي الذي يدعو إليه المغرب لإيجاد حل نهائي لقضية الصحراء، «جاء لينضاف للاصلاحات الكبرى التي سبق أن انخرطت فيها المملكة في ميادين تعزيز دولة الحق والقانون، واحترام حقوق الانسان، وتوسيع فضاء الحريات العامة والفردية».

وأشار برو عقب لقاء أجراه بمقر الحزب مع وفد عن المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية يقوده خليهن ولد الرشيد رئيس المجلس أن «هذه الاشارات جميعها هي إشارات مجتمع يشهد حركية، يتقاسم مع أوروبا طموح بناء مجتمع حداثي، وديمقراطي تسوده الشفافية».

وأضاف برو أن الحزب الاشتراكي الفرنسي «باعتباره قوة سياسية له روابط مع أصدقائنا في المغرب العربي، وهم كثيرون، ومع أصدقائنا الاشتراكيين والاجتماعيين ـ الديمقراطيين في أوروبا». مشيرا إلى أنه ستتم الاستفادة من «هذه الروابط للتخفيف من التوترات ولتحقيق المصالحة في المنطقة». وأبرز أن الحزب الاشتراكي الفرنسي، يرى أن مقترح الحكم الذاتي يعد «إشارة هامة». ملاحظا أن هذا المقترح «سيساهم دون شك في تعزيز بناء وتشييد المغرب العربي الكبير».

وأشار إلى أن «هاجس الحزب الاشتراكي الفرنسي لا يكمن فقط في العمل على تبديد التوترات، ولكن أيضا في ايجاد حل دائم ومقبول من الأطراف لنزاع الصحراء».

وقال «نحن واعون بأن هذا النزاع يسمم العلاقات بين أغلب دول المنطقة وأن حالة عدم الاستقرار هذه تعيق تنمية دول الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي»، مؤكدا من جهة أخرى أن الحزب الاشتراكي الفرنسي، «عازم على جعل العلاقة التي تربط أوروبا بالمغرب العربي علاقة نموذجية».

وكان وفد المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية قد التقى قبل مغادرته الى العاصمة الاسبانية مدريد ممثلين عن مراكز بحوث استراتيجية فرنسية وأوروبية لعرض أهداف ومهام المجلس.

المراقبون اعتبروا اعطاء العراق كلمتين في الجلسة الافتتاحية خطوة غير موفقة ووقوعا في فخ المحاصصة الطائفية

المشاركون في المؤتمر القومي العربي يطالبون برفض التعامل مع افرازات الاحتلال الامريكي للعراق وبعدم استقبال قادة الاحتلال الصهيوني

الدار البيضاء ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

دعا متحدثون في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمؤتمر القومي العربي الذي افتتح الجمعة بالدار البيضاء الى عدم التعامل مع افرازات الاحتلال الامريكي للعراق وعدم استقبال قادة الاحتلال الصهيوني واكدوا التمسك بحق الشعوب العربية بمقاومة الاحتلال الصهيوني لفلسطين والاحتلال الامريكي للعراق.

ودعا الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني الاسبق الى وحدة قوى المقاومة في فلسطين والعراق وقال ان الوحدة شرط اساسي لتحقيق اهداف الامة العربية في هذين البلدين العربيين.

وقال الدكتور الحص، المرشح لتولي قيادة المؤتمر للمرحلة القادمة، ان الديمقراطية في الوطن العربي ضرورة لتحتل مكانة محترمة بين الامم مشددا على الترابط بين مقاومة الاحتلال وتحقيق الديمقراطية والتنمية.

وتحدث الدكتور حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق عن المسار الذي يعرفه هذا البلد منذ احتلاله عام 2003.

وقال الضاري الذي استقبلت كلمته بحماس كبير من اعضاء المؤتمر وضيوفه ان المقاومين في العراق صامدين وصابرين يواجهون الاحتلال الامريكي واتباعه بصدور عارية من اجل العراق والامة العربية وحذر من كبوة المقاومة في العراق ومخاطر ذلك على كل الوطن العربي.

وقال اذا كتب لا سمح الله على العراق ان يكبو واذا اكل من الوحوش الغازية فانه سيكون البداية وسيؤكل بعده الوطن العربي بلدا بعد بلد وستذل شعوبه شعبا بعد شعب واكد ان المقاومين العراقيين يدركون انهم يقاتلون نيابة عن الامة العربية ولحمايتها.

وقال رئيس هيئة علماء المسلمين ان ابواب الانظمة العربية مفتوحة لعملاء الاحتلال الامريكي واتباعه في الوقت الذي تمارس فيه هذه الانظمة حصارا جائرا وظالما على الشعب العراقي ومقاومته.

وابدى الضاري تفاؤلا بانتصار قريب للمقاومة العراقية وطرد الاحتلال وقال لو كان الامر يقتصر على الولايات المتحدة وجيشها الغازي لكانت قد هزمت قبل عام الا ان الادارة الامريكية جيشت على العراق وشعبه ومقاومته الكثير من الاعداء من الداخل والخارج. واضاف ان هناك عملاء للاحتلال اتوا الى البلاد على ظهر دباباته يتنافسون على ذبح ابناء الشعب العراقي.

وندد الضاري بكل اشكال الارهاب التي يتعرض لها المواطنون العراقيون وقال ان احتلال الامريكي وعملاءه يمارسون هذا الارهاب لتشويه المقاومة الا ان العراقيين يعرفون من الارهابي ومن المقاوم الذي سينتصر على الاحتلال.

واكد موسى ابو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية ان الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والاسلامية صامدون في وجه ابشع انواع الاحتلال والحصار الاقتصادي، وان الضغوط الممارسة على حكومة هذا الشعب لن تثنيها عن برنامجها في المقاومة ضد الاحتلال.

ويعتبر موسى ابو مرزوق اول مسؤول من حركة حماس يزور المغرب رغم تشكيلها حكومة السلطة الفلسطينية، والى جانب ابو مرزوق يشارك في المؤتمر القومي العربي، كل من محمد نزال عضو المكتب السياسي للحركة واسامة حمدان ممثلها في لبنان.

د. سليم الحص

وقال ابو مرزوق ان حركته وحكومتها (حكومة الشعب الفلسطيني على حد تعبيره) لن تقدما أي تنازل يمس ثوابت مواقفهما واوضح ان مسار المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية منذ اتفاقية اوسلو لم تبق شيئا للفلسطينيين يتفاوضون عليه، واضاف نطلب من الذين يمارسون ضغوطا على حركة حماس وحكومتها لتقديم تنازلات ان يؤشروا على موضوع هذا التنازل.

وتساءل موسى ابو مرزوق قائلا بعد اعلان ايهود اولمرت رئيس الحكومة الاسرائيلية في خطابه بعد فوز حكومته بالثقة عن 14 تحفظا على خارطة الطريق ورفض الانسحاب الى حدود 1967، ورفض الانسحاب من القدس والمستوطنات ورفض عودة اللاجئين ماذا بقي لنا لنتفاوض عليه ولماذا يضغطون على الفلسطينيين ويطلبون منهم الالتزام بكل تفاصيل خارطة الطريق دون ان يطلبوا الشيء نفسه من الاحتلال.

وذكر ابو مرزوق بموقف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مفاوضات كامب ديفيد 2000، وقال ان الرئيس الراحل ذهب بعيدا مع المفاوض الاسرائيلي ولم يكن رد الاحتلال الا حصاره واغتياله.

وخاطب نائب رئيس حركة حماس الحكومات العربية قائلا اذا كنتم لا تريدون استقبال قادة حركة حماس فعلى الاقل لا تستقبلوا المسؤولين الاسرائيليين ولا تستقبلوا اولمرت.

واكد صعوبة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تحت الاحتلال الاسرائيلي رغم ذلك فان اولوية الاولويات تبقى مقاومة الاحتلال والحصار والجدار العنصري الذي يسلب اكثر من 40 بالمئة من ارض الضفة الغربية، وقال ان الشعب الفلسطيني شعب واحد وقضيته واحدة ولن يكون هناك سلام ما دام هناك شبر من ارض فلسطين محتلا ومادام هناك لاجئ على حدود فلسطين في لبنان او سورية او الاردن.

واكد اية الله احمد الحسني البغدادي صمود الشعب العراقي ووحدته في وجه الاحتلال، وقال ان كل محاولات الاحتلال وعملائه لخلق فتنة طائفية عراقية سيكون مآلها الفشل لان العراقيين يدركون ان الاحتلال يستهدفهم جميعا.

واثار اعطاء العراق كلمتين في الجلسة الافتتاحية نقاشا في اوساط الاعضاء العراقيين في المؤتمر نظرا للمكانة التي يحتلها كل من الضاري والحسني في مقاومة ومناهضة الاحتلال الامريكي، وقال مشاركون عراقيين ان اعطاء كلمتين خطوة غير موفقة توحي وكأنها محاولة لتوازن طائفي وتعني بالعمق وقوعا في فخ المحاصصة الطائفية التي يمارسها الاحتلال وعملاؤه في العراق رغم ان الضاري والحسني ضد الطائفية ومن اكثر الشخصيات مناهضة لها.

واكد معن بشور الامين العام للمؤتمر القومي العربي ان الحوار يشكل الركن الاساسي للمؤتمر الذي تأسس 1990 ويضم نخبة من المفكرين ورجال السياسة والمناضلين من مختلف ارجاء الوطن العربي.

وقال ان المؤتمر القومي كاطار ديمقراطي يعتمد في مواقفه على مرتكزي مقاومة الاحتلال الخارجي والاستبداد الداخلي.

وبدأ المؤتمر القومي الذي يشارك به اكثر من 300 عضو بعد ظهر امس الجمعة جلسات العمل وخصصت الجلسة الاولى لتنظيم عمل المؤتمر واختيار رئيس المؤتمر ومكتبه واللجان وتحديد قوائم الانتخاب ومناقشة تقرير حال الامة كما خصص المؤتمر جلستين الاولى لعرض للدكتور عزمي بشارة حول قضية عرب فلسطين 1948 والثانية لمصطفى عثمان اسماعيل حول دور الجامعة العربية في العراق.

ولم تتضح حتى بعد ظهر الجمعة ملامح الامانة العامة الجديدة للمؤتمر الذي ينتخب الامين العام واعضاء الامانة العامة ولا زال الدكتور سليم الحص من الاسماء المتداولة لتولي الامانة العامة اذا لم يستحدث منصب رئيس للمؤتمر.

بسبب الانقراض التدريجي للسياسيين الفرنسيين الذين كانوا يتعاطفون مع القضايا المغربية

اسبانيا مرشحة الى احتلال موقع فرنسا كشريك سياسي واقتصادي للمغرب في المستقبل

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

يسود الاعتقاد في الأوساط السياسية والأكاديمية الاسبانية ونسبيا المغربية أن التحسن الحالي في العلاقات الثنائية بين مدريد والرباط وفي حالة استمرار الحوار البناء قد يجعل من اسبانيا المخاطب الرئيسي للمغرب أمام الاتحاد الأوروبي والشريك الاقتصادي الأول بدلا لفرنسا، وهو أمر قد يتحقق خلال المدى المتوسط لا سيما وأن العلاقات الفرنسية ـ المغربية مرشحة للتراجع لأسباب متعددة أبرزها الانقراض التدريجي للسياسيين الفرنسيين الذين كانوا يتعاطفون مع القضايا المغربية.

وتاريخيا كانت اسبانيا المخاطب الرئيسي والشريك الاقتصادي الأول للمغرب منذ القرون الوسطى الى غاية منتصف القرن التاسع عشر بعدما بدأت فرنسا تحتل ذلك المركز تدريجيا نتيجة عاملين أساسيين، الأول التواجد الفرنسي في الجزائر منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر والرغبة الملحة لباريس في ضم المغرب، وثانيا التدهور الكبير للعلاقات المغربية ـ الاسبانية في أعقاب حرب تطوان في شمال المغرب سنة 1860.

الاستعمار هو الذي جعل من فرنسا تتحول الى الشريك الاقتصادي والسياسي الأول، وكانت مرشحة لفقدان هذه الصفة في أعقاب الاستقلال سنة 1956 كما جرى في الكثير من المستعمرات التي حصلت على استقلالها وقطعت مع الدول التي استعمرتها مثل مصر وليبيا وسورية والجزائر، حيث أعادت بناء العلاقات من جديد مع القوى الاستعمارية السابقة على أسس متكافئة وليس تبعية.

وما زالت الجزائر الى يومنا هذا تمتنع عن التوقيع مع فرنسا على اتفاقية الصداقة طالما لا تعترف باريس بجرائمها إبان الحقبة الاستعمارية.

والواقع، ووفق الخبراء في العلاقات الفرنسية المغربية فان متانة هذه العلاقات لا تعود الى التواجد الاقتصادي والثقافي الفرنسي في المغرب بقدر ما تعود الى عوامل أخرى، في المقام الأول ميل الملك الراحل الحسن الثاني الى الثقافة الفرنسية وبالتالي كان يرى في ربط مصير بلاده بهذا البلد الأوروبي بمثابة ربط العربة بالحصان لتحقيق التقدم، وفي المقام الثاني أن الحسن الثاني كان يرى في التواجد الفرنسي أداة للحفاظ على العرش والمؤسسة الملكية في وقت كان فيه اليسار وجزء من المؤسسة العسكرية يرغبان في تحقيق «حلم الجمهورية» على الطريقة الناصرية، ولهذا عزز علاقاته بمجموعة من السياسيين الفرنسيين.

في غضون ذلك، هناك عوامل متعددة وإن كانت غير واضحة بالكامل لأنها ما زالت في التبلور تشير الى تغييرات قادمة ستحصل في العلاقات بين باريس والرباط ولكن نحو التراجع التدريجي، بعضها يلاحظ حاليا والآخر قد يلمس على المستوى المتوسط والبعيد، وفق عدد من الدراسات التي نشرتها مجلات اسبانية متخصصة في البحث الأكاديمي مثل مجلة «السياسة الخارجية الاسبانية».

ومن ضمن هذه المؤشرات: أن نسبة ووزن السياسيين الفرنسيين الذين كانوا يتعاطفون مع المغرب منذ الخمسينات في تراجع مستمر سواء لأنهم رحلوا عن هذا العالم أو لأنهم انسحبوا من الساحة السياسية ولم يعد لهم تأثير وازن في مجرى الأحداث كالذي كانوا يتمتعون به في الماضي. في الوقت نفسه، القصر الملكي المغربي لم يعد يعتني كثيرا بالعلاقات مع هؤلاء لولا يعمل على تطويرها ولم يفكر في نسج علاقات مع مخاطبين جدد من السياسيين الفرنسيين الذين يعرفون عن المغرب سوى مدينة مراكش لقضاء عطلهم عكس السابقين الذين إما ولدوا أو عملوا في المغرب.

ويذكر أن من ضمن السياسيين القلائل الذين لهم وزن في فرنسا ويتبنى أفكار وأطروحة شيراك تجاه المغرب هو رئيس الحكومة الحالية دومنيك دو فيلبان المولود في المغرب. هذا الأخير الذي يعيش أزمة سياسية حقيقية بعد فشل مشروعه الخاص بقانون العمل وفضيحة التجسس على الحسابات البنكية.

ولا يستبعد المراقبون دورا رئيسيا للشركات الكبرى، فهذه الشركات تعتبر الجزائر سوقا أكبر بكثير من المغرب نظرا للسيولة النقدية التي تتوفر عليها بسبب البترول والغاز ونظرا لحاجياتها لتطوير عدد من البنى التحتية والقطاعات.

ويرى المراقبون أن الجزائر لن تسهل العلاقات الاقتصادية والسياسية لفرنسا إلا على حساب المغرب وتدرك الطبقة الاقتصادية الفرنسية هذا جيدا، ولهذا فهي قد تضغط على الاليزيه في هذا الشأن. ومثال على ذلك ما حصل خلال الشهور القريبة الماضية عندما اضطرت شركة توتال الفرنسية للانسحاب من التنقيب عن البترول في الصحراء المغربية حتى تحصل على رخص التنقيب في الجزائر.

ويبقى هناك عامل لا يمكن التقليل من قيمته وأهميته وهو أن ملك البلاد، محمد السادس وعكس أبيه الملك الراحل الحسن الثاني ينجذب الى الثقافة الأنجلوسكسونية أكثر من الفرنكاوية.

وتتزامن هذه التطورات في العلاقات المغربية ـ الفرنسية، أي التراجع التدريجي مع التقدم الحاصل في العلاقات المغربية ـ الاسبانية، ولا يعتبر وليد اليوم بل يعود الى قرار الملك الراحل في أعقاب توتر العلاقات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وصدور كتاب «صديقنا الملك» بإعطاء اسبانيا دورا أكبر في المغرب وهو ما استغله رئيس الحكومة الاسبانية فيليبي غونثالث وقتها للدفع بهذه العلاقات ووضع الأسس الحقيقية لعلاقات متينه بين البلدين، ولكن خليفته في المنصب خوسيه ماريا أثنار فشل في تطوير هذه العلاقات.

ومع مجيء زعيم الحزب الاشتراكي خوسيه لويس رودريغيث سباتيرو الى الحكم تطورت هذه العلاقات بشكل كبير للغاية لأنه حصل تفاهم بينه وبين الملك محمد السادس. ويبدو هذا التطور في التفهم الكبير من طرف مدريد للقضايا والمشاكل المغربية، ويكفي أن سباتيرو يحاول منذ سنتين إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية ولا يخفي تأييده للحكم الذاتي، كما جاء في كتاب الصحافي إغناسيو سيمبريو الذي التقط تصريحا لهذا السياسي في صيف 2002 يقول فيه «لا أعتقد أن مزيدا من تقرير المصير ومزيدا من القومية أو نواة دولة مستقلة ستكون ضمانة لتقدم الشعوب، يجب أن نكون متضامنين مع الصحراويين ولكن دون أن نبقى أسيري أخطاء الماضي».

في الوقت نفسه، تحول وزير الخارجية المغربي الى أكبر مدافع عن مصالح المغرب في الاتحاد الأوروبي ووصل الأمر الى معارضة إصدار الاتحاد الأوروبي تنديدا بالتضييق على الحريات في المغرب.

مختلف الآراء تؤكد أن «اسبانيا في الوقت الراهن تعتبر الشريك السياسي الأول للمغرب بحكم المواقف الأخيرة التي اتخذتها، وإذا نجح خوسي لويس رودريغيث سباتيرو في الانتخابات المقبلة لسنة 2008، وهو الأمر الذي لا يمكن استبعاده أبدا بحكم تقدمه في استطلاعات الرأي والشعبية الكبيرة التي يتمتع بها بعد نجاحه في إقناع إيتا الارهابية بالتخلي عن السلاح، ستكون العلاقات بين البلدين قد قطعت شوطا كبيرا، وينقصها فقط استثمار اسباني ليوازي الاستثمار الفرنسي ثم إيجاد حل مناسب لنزاع الصحراء».

وهكذا، فالتطورات تصب في مصلحة اسبانيا أن تستعيد مكانتها كشريك اقتصادي وسياسي أول للمغرب، وهي المكانة التي فقدتها في أواسط القرن التاسع عشر.

وزير المالية الجزائري يعلن تسديد 9 مليارات دولار من الديون الخارجية

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: كشف وزير المالية الجزائري مراد مدلسي ان الجزائر سددت الى حد الآن ما قيمته 9 مليار دولار من ديونها الخارجية ضمن استراتيجية تهدف الى التخفيف من حجم الديون الجزائرية المقدرة حاليا بحوال15,5 مليار دولار.

وقال مراد مدلسي امام نواب المجلس الشعبي الوطني الغرفة الاولى ان الجزائر سددت الى حد الان كل ديونها المتحصل عليها من الهيئات المصرفية الدولية خارج ناديي باريس ولندن واكد مفاوضات تجري حاليا لتسديد الديون المستحقة عليها لدى هاتين الهيئتين.

واضاف ان الجزائر تعتزم تسديد ما قيمته ثلاثة مليار دولار اضافية في افاق الثلاثة اشهر القادمة في اطار التسديد المسبق لديونها الخارجية.

وتراجعت الديون الجزائرية خلال الخمس سنوات الاخيرة من 40 مليار دولار الى 19 مليار دولار سنة 2004 والى 15,5 خلال الثلاثي الاول من العام الجاري.

وكانت الجزائر تدفع نسبة فوائد قدرت بـ 30 بالمئة من اجمالي الواردات الجزائرية ولكنها لم تعد تمثل نهاية سنة 2004 سوى 18 بالمئة.

واكد مدلسي ان الجزائر تسعى حاليا الى تخفيف حجم المديونية الخارجية عليها بتسديد ما قيمته 187 مليون دولار للبنك الافريقي للتنمية بينما تم تسديد 2,655 مليار دولار من اصل 3,170 مليار دولار لهيئات مصرفية دولية اخرى.

وتم خلال هذه العمليات ايضا تحويل 60 مليون اورو من الديون الفرنسية واكثر من 40 مليون دولار ديون الاسبانية الى استثمارات مباشرة.

واعلن مدلسي من جهة اخرى انه سيتراس في العاشر من الشهر الجاري بالعاصمة الفرنسية اجتماعا بين الجزائر ونادي باريس لمناقشة امكانية التسديد المسبق لديون الجزائر الخارجية التي اشتراها النادي سنة 1994 لما اقدمت الحكومة الجزائرية على اعادة جدولة ديونها.

وقال خبراء ان الجزائر بامكانها في الظروف الحالية تسديد ماقيمته 8 مليار دولار من ديونها الخارجية كل عام وبوتيرة تؤهلها لان تسدد اجمالي دويونها الحالية خلال ثلاث سنوات القادمة.

وارجع الخبراء ذلك الى التحسن المتواصل لاسعار النفط الذي يبقى المصدر الوحيد للمداخيل الجزائرية بنسبة تفوق 95 بالمئة من اجمالي الصادرت اذ لا تتعدى مداخيل الصادرات خارج المحروقات حوالي 800 مليون دولار سنويا . وكانت وزارة المالية اكدت قبل ايام ان مداخيل الجزائر بلغت خلال الثلاثي الاول لهذا العام ماقيمته 16 مليار دولار بينما فاقت المداخيل الجزائرية من مبيعات النفط خلال العام الماضي حوالي 42 مليار دولار في اعلى مداخيل تسجلها الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 .